

معركة الشرق كخطوة تالية

عبد المنعم علي عيسى

كارثية وفي السياسة لا يمكن لك أن تعبر النهر مرتين لأن النهر في المرة الثانية سيكون قد تغير عنه في المرة الأولى، ومن المؤكد أن كل هذا الشد الأميركي سيتغير جزئياً لحظة انطلاق الطلقة الأولى في الحرب المقبلة في الشرق.

إن نظرة متأنية للكيان الذي أطلق عليه اسم «روج آفا» تشير إلى مشروع ولد ميتاً ولا تجيزه حقائق التاريخ ولا حقائق الجغرافيا، فهذه الأخيرة تقول إن الانتشار الكردي يقع في شريط حدودي مقطوع مع تركيا وهناك بين أقاليمه الثلاثة الكبرى فواصل ديموغرافية كافية لاستصدار حكم بإعدامه، أما التاريخ فيقول وربما سيكون في هذا القول حقائق صادمة: إن الوجود الكردي في الشرق السوري يشكل ما نسبته ٢٥ - ٣٠ بالمئة من عدد السكان الإجمالي وهذا ليس ما تقوله الإحصائيات السورية الرسمية، وإنما جاء عبر دراسة وضعها ١٧ باحثين أكثر من نصفهم من الأكراد، وهي احتاجت إلى جهد استمر من أيلول ٢٠١١ حتى حزيران ٢٠١٢، أما الحقيقة الثانية فتقول إن الوجود الكردي في سورية كان أصلاً قد تشكل كحالة «إغاثية» في أعقاب فشل ثورة الشيخ سعيد بيران في الجنوب التركي ضد الكماليين في العام ١٩٢٥، ويكفي هنا لتبيان تلك الحالة أن نستند إلى وثيقة فرنسية من أرشيف إدارة المخابرات الفرنسية تحمل الرقم ٢٠٤ تاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩٢٦، وهي تقول بالتحرف: «بغية التأثير بالأكراد اللاجئين في الأراضي السورية لا يكتفي الأتراك بأن يرسلوا إلى هؤلاء الرسائل والمبعوثين وتقديم العود لهم، إنهم، أي الأتراك، ينشرون في كل مكان خبراً يقول إن الفرنسيين مجبرون بموجب الاتفاقية الأخيرة بتوقيف كل الأفراد المطلقين من تركيا وتسليمهم إياها»، وبقي أن تقول إن من قام بترجمة هذه الوثيقة الأخيرة هو الباحث الكردي خالد عيسى الذي شغل منصب مسؤول العلاقات الخارجية لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني وهي في أرشيفه.

فيما يخص التسوية السورية، ولذا فإن «التنازل» الروسي كما سماه البعض، هو إعلامي ولا تأثير يذكر له في الواقع، والأليات التي وضعت ستكون متعترفة حتى قبيل انطلاقها.

معركة الجنوب باتت حتمية ما لم تسع الميليشيات المسلحة إلى ما يمكن أن يؤدي إلى حقن الدماء وربما كان هناك توجه لدى الأميركيين لسحب تلك الفصائل من الجنوب لكن ليس لحقن الدماء بالتاكيد وإنما لشيء آخر.

في الغضون يمكن اعتبار التصريح الذي جاء على لسان الرئيس بشار الأسد في مقابلته مع قناة «روسيا اليوم» التي بثته يوم الأربعاء الماضي إيداناً مكرراً بالقفزة التالية التي سيقوم بها الجيش السوري ما بعد معركته التي توجه إليها في الجنوب، فقد جاء على لسان الرئيس الأسد قوله: «سنلجأ إلى تحرير مناطق سيطرة «قوات سورية الديمقراطية» المدعومة أميركياً بالقوة سواء بوجود الأميركيين أم من دون وجودهم»، والمؤكد هو أن الأكراد كانوا قد أخذوا القراءة في السابق، والراجح هو أنهم سيخطونها في اللاحق، وما من شك أنهم يراهنون على تلك التصريحات التي تطلقها قيادات أميركية بين الفينة والأخرى، وأخراً كان ما جاء على لسان الجنرال في هيئة الأركان كينيث ماكنزي يوم الجمعة الماضي بأن على أي طرف منخرط في سورية أن يفهم أن مهاجمة القوات المسلحة الأميركية أو شركائنا في التحالف ستكون سياسة سيئة للغاية، والرهان هنا عدا عن أنه قراءة خاطئة لها تكاليفها فإنه يودي نحو أثمان باهظة ومضاعفة، فواشنطن لن تخوض حرباً لأجلهم وخصوصاً أنها ترى أن حقائق التاريخ وكذا الجغرافيا ليستا في مصلحتها، ثم أن المناخات كلها ضدها حتى في جهتها التركية وإذا ما كان الأكراد قد استكانوا عند قناعة تقول إن الأميركيين قد اختبروا في السابق ونتيجة الاختبار كانت هي أنهم فضلوا الأكراد على الأتراك، فإن تلك الاستكانة

«بالغة الإشارة» الذي خلفته ليلة الصواريخ في العاشر من شهر أيار الماضي. من الواضح أن موسكو كانت مصصرة على نزع فتيل التفجير حتى إن اقتضى الأمر الضغط على حلفائها منعا لنشوب حرب إقليمية كبرى من شأنها أن تعيد خلط كل الأوراق في المنطقة من جديد، ثم إنها لا تريد استئثار الغرب بل تعمل على مغالطة عبر الحديث عن جولة جديدة من جنيف، والراجح هو أنها تؤيد فعلاً انعقاد جنيف في هذه المرحلة حيث خرائط السيطرة هي لصلحة الحكومة السورية وحلفائها، والميليشيات المعارضة لم تعد تسيطر على أي رقعة جغرافية مؤثرة، وهذه الحالة تتيح الاستحصال على مكاسب مهمة في سياق التسوية السورية، أما إذا لم تستجب المعارضة لحقائق الأوضاع ومناطق السيطرة يدفع ونعم من الغرب فعندها يمكن الذهاب سريعاً نحو جولة ثانية من مؤتمر سوتشي كخيار من السهل التلويح به أو استخدامه كورقة ضاغطة، وإن كانت موسكو لا تفضل خياراً كهذا، وهو ما يمكن تلمسه في تصريح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي أدل به على هامش مؤتمر سان بطرسبورغ الاقتصادي عندما عبر عن استعداد بلاده للتواصل مع «المجموعة المصغرة» التي تضم أميركا وبريطانيا وفرنسا والسعودية والأردن ومن ثم انضمت إليها ألمانيا ومُخراً، هذا التصريح يعتبر مؤشراً مهماً إلى تحول روسي تجاه الغرب فيما يخص التسوية السورية، فموسكو ومنذ أن أعلن عن قيام تلك المجموعة في العام ٢٠١٥ لم تعرها أي اهتمام، على حين نص البيان الصادر بعد لقاء الرئيسين الروسي والفرنسي وأخر الشهر الماضي على وضع «البيات للتنسيق بين المجموعة المصغرة وفعاليات أستانا»، لكن على الرغم من ذلك فإن تنزيل هذا الكلام على الأرض يبدو احتمالاً صعباً إن لم يكن مستحيلًا انطلاقاً من وجود العديد من الخلافات بين موسكو والغرب، ناهيك عن تباعد الرؤى بين الطرفين

سرت في الأسبوع الماضي العديد من الأخبار حول إمكان التوصل إلى اتفاق يقضي بدخول القوات الروسية إلى درعا وتسلم الجيش السوري للحدود مع الأردن وكذا مع الجولان المحتل، وفي مصب آخر سرت العديد من الأخبار حول توصل الأطراف الداخلة في خفض التصعيد في الجنوب السوري إلى اتفاق يقضي بعدم مشاركة القوات المسلحة لطهران في معارك الجنوب، وربما كان هناك توافق أيضاً على أن يكون أقرب تموضع لتلك القوات على مسافة لا تقل عن ٧٠ كم عن شريط فصل القوات في الجولان المحتل، في مقابل التزام تل أبيب بعدم مشاركتها أو دعمها للميليشيات المعارضة العاملة في الجنوب والجنوب الغربي من البلاد، وهو ما أكدته مندوب روسيا الدائم في الأمم المتحدة فاسيلي نيينزيا الخميس الماضي عندما تحدث عن التوصل إلى اتفاق لفصل القوات في الجنوب السوري.

من يربح حالة رفع السقوف التي اعتمدها تل أبيب في المرحلة الماضية فيما يخص الحضور الإيراني، لحظ كيف كانت المطالب أولاً بابتعاد هذا الأخير لمسافة ٤٠ كم، ثم ما لبثت أن تزايدت إلى ٧٠ كم قبل أن يعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الأسبوع الماضي عن أنه لن يقبل بوجود إيراني عسكري على امتداد الجغرافيا السورية، من يربح هذه الحالة يلحظ أيضاً أن الخطاب المستخدم فيه الكثير من الخيلاء المصطنعة، وربما كان ذلك ناجماً عن أن تل أبيب ترى أن الظهير الأميركي هو في أفضل حالاته الداعمة لها، وحكومة الصقور التي تضم مستشار الأمن القومي جون بولتون ووزير الخارجية مايك بومبيو ووزير الدفاع جيم ماتيس، تتيح لها تحقيق المزيد من المكاسب في الوقت الراهن، ولذا فقد نهبت إلى اشتراط إلغاء الوجود الإيراني وهي تدرك أنه لن يحصل، فكيون ذلك نزيهة لاستمرار حلقات الاستهداف الجوي لمواقع جديدة على الأراضي السورية في كسر للتوافق

يمثل عدواناً جديداً ضد سورية

خريطة طريق أميركية تركية بخصوص منبج

وكالات

أعلنت واشنطن وأقرة أس من توقيعهما على ما يسمى «خريطة طريق» بخصوص مدينة منبج في شمال البلاد، بعد أيام قليلة من تأكيد دمشق سابقاً أن أي اتفاق أميركي تركي أو تركي فرنسي بشأن سورية مدان وعدوان على السيادة السورية.

جاء ذلك في وقت تردت أنباء عن مباحثات تركية روسية تتركز حول السماح بدخول الميليشيات المسلحة الموالية لتركيا إلى مدينة تل رفعت بريف حلب الشمالي، مقابل انسحابها من مناطق برفي حماة وإدلب لصالح الجيش العربي السوري.

ووفق الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» فقد أعلن وزير الخارجية الأميركي مايو بومبيو التركي مولود جاويش أوغلو عن توقيعهما على خريطة طريق بخصوص مدينة منبج في شمال سورية.

وشدد الوزيران، في بيان مشترك صدر عقب مفاوضات بينهما في واشنطن، على نكس الولايات المتحدة وتركيا بتنفيذ جميع نقاط الخطة الجديدة، مشيرين إلى أنهما بحثا مستقبل التعاون بين بلديهما في سورية والخطوات الواجب اتخاذها من أجل إرساء الأمن والاستقرار في منبج، دون شرح تفاصيل الوثيقة.

وأتفق الوزيران على عقد اجتماعات جديدة بغية حل القضايا الختامية، معربين عن التزام أقرة وواشنطن، الحليفتين ضمن حلف شمال الأطلسي «ناتو»، بتسوية جميع الخلافات «في روح من الأمانة».

من جانبه، وصف جاويش أوغلو، أثناء اجتماع عقده مع رجال أعمال أترك وأميركيين، مفاوضات مع نظيره الأميركي بأنها كانت «مفكرة وناجحة جداً»، مؤكداً إحراز تقدم ملموس فيها، حسب وكالة «الأنابول» التركية الرسمية.

وأعرب وزير الخارجية التركي عن أمه في أن تقف الولايات المتحدة إلى جانب بلاده في محاربة «حزب العمال الكردستاني»، و«وحدات حماية الشعب» الكردية ومنظمة الداعية التركي المقيم في أميركا فتح الله غولن، وهو الذي تعتبره أقرة العقل المبر في محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها البلاد منتصف حزيران ٢٠١٦.

وقبل أيام قليلة وفي رد على سؤال له ل«الوطن» بخصوص ما يسمى «خريطة طريق» أميركية تركية تتعلق بإدارة مدينة منبج السورية، قال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في مقر الوزارة بدمشق: «نحن نعتبر تركيا عدواً غزياً لأراضيها، لا حق للولايات المتحدة ولا

لتركيا أن تتفاوض حول مدينة سورية، وأكد أن من واجب الدولة العمل على تحرير كل شبر من أراضيها حسب الأولويات التي تحددها القيادة، لذلك أي اتفاق أميركي تركي أو أميركي فرنسي هو مدان وعدوان على السيادة السورية».

وفي السياق اعتبر السفير التركي السابق لدى واشنطن، فاروق لوغ أوغلو، بحسب وكالة «سبوتنك» الروسية للأنباء، «أن هذا الاتفاق بين أميركا وتركيا رغم أهميته إلا أنه محدود ولا يساهم في تسريع عملية إرساء السلام في سورية وفسح المجال أمام إعادة تحسين العلاقات بشكل كامل بين تركيا وأميركا، لأن الضفة الشرقية لنهر الفرات ومحافظه إدلب والتطورات الأخرى المتعلقة بسورية تشكل أهمية بفر ما تشكل منبج».

وعبر الدبلوماسي التركي عن اعتقاده بأن توصل تركيا والولايات المتحدة إلى تفاهم حول منبج «لن يكون تطوراً يقرب سورية من السلام، كما أنه لن يعيدها عنه»، حيث سيعبر الجانبان عن تطلعاتهما حول المواضيع المطروحة على طاولة البحث وسيستقران إلى القضايا الإقليمية ويتبادلان العبارات اللطيفة، لأن أميركا ترغب في رؤية نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية المرتقبة في ٢٤ حزيران الجاري وما بعدها».

كما رأى لوغ أوغلو أن اتفاق تركيا والولايات المتحدة حول مدينة منبج لا بد وأن يؤثر على علاقات تركيا مع كل من روسيا وإيران وتعاونهم في سورية.

وشدد لوغ أوغلو على «ضرورة إطلاق عملية سياسية تنتهي بانسحاب جميع القوات الأجنبية المنتشرة في سورية إلا وهي عملية جنيف للسلام والتركيز على الحل السياسي في البلاد».

وتشهد العلاقات الأميركية التركية أزمة بسبب الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة ل«وحدات حماية الشعب» الكردية في سورية. وتعتبر أقرة «الوحدات» تنظيمًا إرهابياً مرتبطاً بحزب العمال الكردستاني، المحظور في تركيا، فيما تبرر واشنطن بضرورة مكافحة تنظيم داعش، مشيرة إلى أهمية دور الأكراد في هذا المجال.

من جانب آخر، نقل موقع «عربي ٢١» الإلكتروني الداعم للمعارضة عن سماها ب«المصادر الخاصة»، أمس، إن هناك مباحثات تركية روسية تجري بهدف تسليم الميليشيات المسلحة مناطق بريف حلب الشمالي تخضع لسيطرة «وحدات حماية الشعب» الكردية، على حين تتسحب الميليشيات من مناطق برفي حماة وإدلب لصالح الجيش العربي السوري.

وتابع: «الجزء الثالث من اللجنة هو المعارضة، وهناك مشاكل معيبة داخلها (المعارضة)، ويجب أن تكون هذه القائمة جاهزة تقريباً، ولا أعرف إذا ما كانت قد وصلت إلى جنيف أم لا».

واعتبر نعويمين أن (رئيس الهيئة العليا للمفاوضات) نصر الحريري لا يزال شخصية «رمزية» في المعارضة، مضيفاً: إن جميع الأطراف المعنية بما فيها الحكومة السورية قد وافقت على عمل اللجنة في جنيف أو أي مكان آخر.

وكانت وكالة «أكي» للأنباء نقلت عن مصادر عن التنظيمات الإرهابية المشاركة في اجتماعات «أستانا» إعلانها السبت، أنها ستقدم ٥٠ اسماً لدى مستورا من أجل اختيار العدد المناسب منها للجنة مناقشة الدستور الحالي

رسالة من المعلم إلى باسيل .. ومدة إثبات الملكية أصبحت عاماً كاملاً

دمشق: القانون رقم ١٠ لا يحدد حق ملكيات السوريين

وكالات

أعلن السفير السوري في لبنان علي عبد الكريم على أن دمشق عدلت مهلة الشهر التي كان ينص عليها القانون رقم ١٠ لإثبات الملكية، وأصبحت عاماً كاملاً، مؤكدة أن الدستور يضمن حق الملكية لكل السوريين وهذا القانون لا يحدد ملكيتهم وأرسل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم رسالة إلى وزير الخارجية والمغتربين اللبناني جبران باسيل، تلقها إليه سفير سورية لدى لبنان التي قال بعد اللقاء، وفق الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام: «نقلت إلى الوزير باسيل رسالة جوابية من نظيره السوري وليد المعلم حول الرسالة التي كان أرسلها الوزير باسيل».

وأوضح قائلاً: «لذلك جاء القانون، ليكون تصويماً وتصحيحاً وضماناً لحقوق السوريين، هذا هو مضمون رسالة الوزير المعلم إلى الوزير باسيل».

وحوّل إذا كان الاجتماع تناول آلية معيبة لعودة اللاجئين السوريين في لبنان، قال علي: «رسالة الوزير باسيل تتضمن هذا الأمر ومجرد الرسالة هو تنسيق وبالتالي وجود سفارتين هو تنسيق ومصصلحة لبنان تقتضي هذا التنسيق وهذا أمر عبر عنه الوزير باسيل أكثر من مرة، وقبل ذلك عبر عنه رئيس الجمهورية العام ميشال عون وقوى سياسية في هذا البلد العزيز».

وأضاف: «أولاً، الدستور السوري يضمن حق الملكية لكل السوريين وهذا القانون لا يحدد ملكيتهم، لكن المناطق التي تحتاج إلى مرسوم إعادة تأهيل، وخاصة المناطق التي أصابها دمار بفعل سيطرة الإرهاب، وبالعكس هناك فترة زمنية مفتوحة أكثر من حاجة القانون لإثبات الملكية، أما بالنسبة لضمان هذه الملكية فالقانون

تردأ على سؤال، أكد علي «أن كل يوم يشهد عودة لسوريين من لبنان وبعض السوريين حراكهم بين البلدين كان قبل الأزمة بمثابة الألف، ولكن الآن كل هذه الأمور وخاصة أوضاع الولادات الجديدة أو الإقامة غير المنظمة تحتاج إلى تنسيق، وهناك استعداد من الدولة السورية بمؤسساتها ومسؤوليها بدءاً من الرئيس بشار الأسد، وكذلك الأمر بالنسبة للبنان من فخامة الرئيس ميشال عون إلى كل الجهات التي يفترض أن تكون حريصة على أداء مسؤوليتها بجدارة الوصول إلى نتيجة». وعن كيفية إبلاغ النازحين بضمون هذا القانون، قال: «القانون ليس مكتوماً وهو منشور وإذا كان البعض يحتاج إلى استيضاحات قانونية فإلى السفارة السورية هي الجهة المخولة لإجابة عن هذه الاستفسارات».

وعما إذا كانت رسالة المعلم تضمنت آلية عملية للعودة، قال: «الرسالة تضمنت تطبيقاً للوزير

وردأ على سؤال، أكد علي «أن كل يوم يشهد عودة لسوريين من لبنان وبعض السوريين حراكهم بين البلدين كان قبل الأزمة بمثابة الألف، ولكن الآن كل هذه الأمور وخاصة أوضاع الولادات الجديدة أو الإقامة غير المنظمة تحتاج إلى تنسيق، وهناك استعداد من الدولة السورية بمؤسساتها ومسؤوليها بدءاً من الرئيس بشار الأسد، وكذلك الأمر بالنسبة للبنان من فخامة الرئيس ميشال عون إلى كل الجهات التي يفترض أن تكون حريصة على أداء مسؤوليتها بجدارة الوصول إلى نتيجة».

وعن تنجيس رجال أعمال سوريين، قال علي: «هذا شأن لبناني لا نتدخل فيه». وإذا كانت العودة متاحة أمام كل السوريين بمن فيهم من يعارض «النظام»، قال: «أنتم ترون أن المصالحات تشمل كل الذين حملوا السلاح وبالتالي فإن صدر الرئيس الأسد والحكومة والوطن كبير لكل أبنائه، ولكن أنتم لا تحرضوا على ذلك».



لاجئون سوريون في لبنان (عن الإنترنت - أرشيف)

تردأ على سؤال، أكد علي «أن كل يوم يشهد عودة لسوريين من لبنان وبعض السوريين حراكهم بين البلدين كان قبل الأزمة بمثابة الألف، ولكن الآن كل هذه الأمور وخاصة أوضاع الولادات الجديدة أو الإقامة غير المنظمة تحتاج إلى تنسيق، وهناك استعداد من الدولة السورية بمؤسساتها ومسؤوليها بدءاً من الرئيس بشار الأسد، وكذلك الأمر بالنسبة للبنان من فخامة الرئيس ميشال عون إلى كل الجهات التي يفترض أن تكون حريصة على أداء مسؤوليتها بجدارة الوصول إلى نتيجة».

وعن تنجيس رجال أعمال سوريين، قال علي: «هذا شأن لبناني لا نتدخل فيه». وإذا كانت العودة متاحة أمام كل السوريين بمن فيهم من يعارض «النظام»، قال: «أنتم ترون أن المصالحات تشمل كل الذين حملوا السلاح وبالتالي فإن صدر الرئيس الأسد والحكومة والوطن كبير لكل أبنائه، ولكن أنتم لا تحرضوا على ذلك».

الأمم المتحدة تنتظر قائمة «المعارضة» .. و«العليا للمفاوضات» تتهرب وتتهم الحكومة بالأنأي بنفسها عنها!

نعومكين: لجنة مناقشة الدستور ستبدأ عملها العام الجاري

وكان مكتب دي ميستورا أكد مؤخراً، أنه تسلّم قائمة المرشحين للجنة مناقشة الدستور الحالي من الحكومة السورية، بعد أن سلمت وزارة الخارجية والمغتربين سفيرو روسيا وإيران بدمشق لأخنة بأسماء أعضاء لجنة مناقشة الدستور الحالي والذين تدعمهم الحكومة السورية.

وبحسب تقارير صحيفة فقد رشحت دمشق ٥٠ اسماً، بينهم أعضاء وفد الجمهورية العربية السورية للتفاوضي إلى جنيف. وبحسب هذه المصادر، فإن رئيسها قد يختصر العدد الكلي إلى النصف، أي ٧٥ عضواً، وسبقى حصته الأساس دون اختصار، أي ٢٠ اسماً، لتصبح نسبة من يرفضهم دي ميستورا نحو ٢٥ بالمئة من الأسماء الكلية، وكانت روسيا الراعية لمؤتمر الحوار الوطني الحالي على أن تتكون اللجنة من ثلاث جهات، ثلث من جانب الحكومة السورية، وثلث من «المعارضة»، وثلث من طرف الأمم المتحدة.

وأسف بأن قائمة المرشحين للجنة مناقشة الدستور الحالي عن الحكومة السورية وعن المواطنين قد وصلت إلى الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن الأمم المتحدة تنتظر وصول القائمة المماثلة من «المعارضة».

وأضاف: «تجري حالياً مفاوضات جديدة حول الجزء الثالث من اللجنة،

وكان مكتب دي ميستورا أكد مؤخراً، أنه تسلّم قائمة المرشحين للجنة مناقشة الدستور الحالي من الحكومة السورية، بعد أن سلمت وزارة الخارجية والمغتربين سفيرو روسيا وإيران بدمشق لأخنة بأسماء أعضاء لجنة مناقشة الدستور الحالي والذين تدعمهم الحكومة السورية.

وبحسب تقارير صحيفة فقد رشحت دمشق ٥٠ اسماً، بينهم أعضاء وفد الجمهورية العربية السورية للتفاوضي إلى جنيف. وبحسب هذه المصادر، فإن رئيسها قد يختصر العدد الكلي إلى النصف، أي ٧٥ عضواً، وسبقى حصته الأساس دون اختصار، أي ٢٠ اسماً، لتصبح نسبة من يرفضهم دي ميستورا نحو ٢٥ بالمئة من الأسماء الكلية، وكانت روسيا الراعية لمؤتمر الحوار الوطني الحالي على أن تتكون اللجنة من ثلاث جهات، ثلث من جانب الحكومة السورية، وثلث من «المعارضة»، وثلث من طرف الأمم المتحدة.

وأسف بأن قائمة المرشحين للجنة مناقشة الدستور الحالي عن الحكومة السورية وعن المواطنين قد وصلت إلى الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن الأمم المتحدة تنتظر وصول القائمة المماثلة من «المعارضة».

وأضاف: «تجري حالياً مفاوضات جديدة حول الجزء الثالث من اللجنة،



مستشار المبعوث الأممي إلى سورية فيناتي نعويمين (عن الإنترنت)

وأن «المعارضة» ستقدم ٥٠ اسماً آخر، كما سيقدّم المبعوث الأممي ٢٠ اسماً، وستقدم أحزاب سورية أخرى ٣٠ اسماً.

لجنة موحدة من بينهم. وذكرت المصادر أن وزارة الخارجية والمغتربين قدمت لدي ميستورا وروسيا وإيران أسماء ٥٠ مرشحاً.

التي ينوي الأخير إعلان انطلاق أعمالها في تموز المقبل، ليصل عدد الأسماء المرشحة للمشاركة في هذه اللجنة إلى أكثر من ١٥٠ عضواً، سيتم اختيار

توجد عندنا قائمة واحدة تضم أشخاصاً يمثلون الحكومة السورية، ويتزأسهم قانونيون وخبراء من الذي أجرى المحادثات في جنيف، وهناك قاضمان تضم كل منهما ٥٠ شخصاً، وإحداهما تشكل من المجتمع المدني، ووافقت عليها دمشق أيضاً».

كما ذكر نعويمين أن القرار حول قوام لجنة مناقشة الدستور اتخذ في مؤتمر سوتشي في كانون الثاني الماضي.

وتابع: «الجزء الثالث من اللجنة هو المعارضة، وهناك مشاكل معيبة داخلها (المعارضة)، ويجب أن تكون هذه القائمة جاهزة تقريباً، ولا أعرف إذا ما كانت قد وصلت إلى جنيف أم لا».

واعتبر نعويمين أن (رئيس الهيئة العليا للمفاوضات) نصر الحريري لا يزال شخصية «رمزية» في المعارضة، مضيفاً: إن جميع الأطراف المعنية بما فيها الحكومة السورية قد وافقت على عمل اللجنة في جنيف أو أي مكان آخر.

وكانت وكالة «أكي» للأنباء نقلت عن مصادر عن التنظيمات الإرهابية المشاركة في اجتماعات «أستانا» إعلانها السبت، أنها ستقدم ٥٠ اسماً لدى مستورا من أجل اختيار العدد المناسب منها للجنة مناقشة الدستور الحالي